Save the Children

مركز الدراسات الإستراتيجية
لدعم المرأة والطفل
Center for Strategic Studies to
Support Women and Children

نادي اليافعات
Young Ladies Club

مسودة توصيات
حول أهمية تعليم الفتيات وآليات ادماجهن

2023

الجهة المنفذة :

مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
بالتعاون مع منظمة رعاية الأطفال

CSWC & SCI

info@cswcy.org

المقدمة

تواجه العملية التعليمية في اليمن أزمات مستمرة منذ اندلاع النزاع الحرب، وكثير من الصعوبات والتحديات المتفرعة والمتفرقة، والتي أصبحت ملازمة لأماني الحكومة اليمنية جراء تداعيات الحرب المستمرة في البلاد، والتي تنذر بكارثة مستقبلية تهدد مسار التعليم في اليمن

وبحسب تقارير اليونسف "لايزال اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، في الوقت الراهن هناك ما يربو على مليوني طفل (فتيات وفتيان) في سن الدراسة خارج المدارس بسبب الفقر والنزاع وانعدام فرص التعليم في اليمن. ويعتبر هذا الرقم أكثر من ضعف عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في العام ٢٠١٥ حيث بلغ عددهم حينها ٠٠٠,٨٩٠ طفل .من بين الأطفال الذين ال يذهبون إلى المدرسة، دفعت الحرب أكثر من ٠٠٠,٤٠٠ طفل للخروج من المدارس بشكل مباشر وتسببت بتضرر ٥٠٧,٢ مدرسة أو استخدمها النازحون للحصول على مأوى أو سيطرت عليها جماعات مسلحة .تقدر كتلة التعليم الإنساني أن ١,٨ مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية طارئة في جميع أنحاء اليمن – ويمثل هذا الرقم زيادة كبيرة مقارنة بـ ١,١ مليون طفل تم البالغ عن احتياجاتهم في ديسمبر ٢٠١٤ أي قبل اندلاع الأزمة .هناك أيضًا قلق متزايد من أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين تسربوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة قد ال يعودون للدراسة مطلقا إذا لم يتم دعمهم بشكل صحيح.

هناك ما يزيد عن مليوني فتاة وفتى في سن الدراسة في اليمن خارج المدرسة بسبب الفقر والصراع ونقص الفرص التعليمية

وبحسب آخر الإحصائيات، فإن 75.2% في المائة من الفتيات في اليمن يتزوجن في سن مبكر (دون سن ١٨)، حيث يكاد يكون من المستحيل على الفتاة التي تتزوج مبكرًا مواصلة تعليمها. يؤدي الزواج المبكر إلى إنجاب الأطفال في سن مبكرة وبالتالي عدد أكبر من الأطفال خلل حياة الفتيات المتزوجات .وهذا بدوره يقلل من قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية إلى أن تقع في براثن الفقر."

واستجابة لهذه المشكلة فقد عقد ممركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل حلقة نقاشية بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨ لمدة يوم واحدة شارك فيها عدد من ممثلي الاحزاب ووكلاء الدارس ،التربويين ،ممثلي من السلك القضائي محامين وممثلي السلطة المحلية وناشطين في المجال واعضاء نادي اليافعات وقد تناولت الورشة عدد من المحاور وخرجت بتوصيات نوجزها بالتالي:

المحور الاول: تسرب الفتيات وعدم التحاقهن بالتعليم.. تم مناقشة وعرض الخلاصات والتطرق لاهم الاسباب التي ادت لعدم التحاق الفتيات بالتعليم مع بقية المشاركين وخرج بالنقاط التالية:

- المستوى المعيشي المتدني للأسر ونقص المرافق والكوادر التعليمية المخصصة للفتيات.
- الزواج المبكر للفتيات وتقليل وعي الأسر بأهمية التعليم.
- قلة تنسيق جهود الدولة في وضع سياسات تعليمية وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتعليم.
- ثقافة المجتمع التي تسهم في التمييز وتعزيز ثقافة الخطاب الديني المحافظ.
- وجود عدد كبير من الأبناء في الأسرة، مما يؤدي بعض الأحيان إلى تفضيل تعليم الأبناء على التعليم للبنات.
- خوف الفتيات من الخروج للمجتمع والقلق من السلامة الشخصية.
- النزوح من مناطق العيش إلى مناطق جديدة بسبب الصراعات والحروب.
- عدم توفير مستلزمات العيش والتعليم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والملابس.
- الخوف من التحرش أو العنف الجنسي من قبل الأقران أو الأفراد الآخرين.
- تدمير بعض المدارس بسبب الحروب أو النزاعات المسلحة.
- وجود ثكنات عسكرية في بعض المدارس، مما يجعلها غير آمنة للطلاب والطالبات.
- نزوح الكوادر التعليمية المتخصصة بسبب الظروف الأمنية السيئة.
- تأثير الحروب وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على الأسر والمجتمعات.
- تراجع مستوى المناهج التعليمية في المناطق التي تخضع لسيطرة الحوثيين في اليمن.
- قلة الوعي لدى أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاة وقدراتها.
- ضعف أداء القائمين على العملية التعليمية والوضع الأمني المتردي في بعض المناطق.
- ظاهرة التنمر الاجتماعي والتمييز داخل المدارس.
- ضعف الكفاءة والكفاية للكوادر التعليمية ونقص الدعم والتدريب لهم.
- ضعف دور الاشراف الاجتماعي في المدارس وقلة المتابعة والرقابة.
- قلة الكوادر التعليمية من النساء وتفضيلهن للأعمال المنزلية والزراعية في المناطق الريفية.
- ارتفاع نسبة الكثافة السكانية في بعض المناطق مما يؤدي إلى ضيق المدار تُراعى فيها عدم توافر المساحة الكافية في المدارس وزيادة الطلب على التعليم.
- ضعف البنية القانونية فيما يتعلق بحق التعليم للفتيات وتواجهها تحديات قانونية وقضائية.
- التمييز الاجتماعي والثقافي الذي يؤثر على فرص التعليم للفتيات.
- ضعف دور مجالس الآباء والأمهات في دعم ومتابعة تعليم الفتيات والدفاع عن حقوقهن.

المحور الثاني: لمعوقات التي تحول دون التحاق الفتيات بالمدارس في مجموعات العمل وبعد المناقشة وعرض الخلاصات خرج بالتالي:

- عدم توفر التعليم المجاني.
- ضعف جودة التعليم المقدم من المؤسسات التعليمية.
- الثقافة المسيطرة في بعض الأسر بالاكتفاء بمرحلة معينة من التعليم.
- حرمان المعلمين من حقوقهم.
- تأثير الظروف الأمنية على تعليم الفتيات، مثل الاضطرابات والصراعات.
- نقص الدعم لقسم تعليم الفتاة في مكاتب التربية، مما يؤدي إلى ركوده.
- إغلاق مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وتحويل الدعم المخصص لتعليم الفتاة في الريف إلى مسارات أخرى.
- التفكك الأسري وتأثيره على تعليم الفتيات.
- غياب التواصل والعلاقة الجيدة بين الأسرة والمدرسة، وقلة قنوات التواصل.
- وجود تيارات دينية تحرم تعليم الفتاة.

المعوقات الاجتماعية:

- الزواج المبكر وانقطاع الفتيات عن التعليم.
- تمييز بين الذكور والإناث وعزوف أولياء الأمور عن تعليم الفتاة لأسباب اجتماعية.
- تأثير وفاة الوالدين أو إعاقتهما على تعليم الفتيات.
- ظهور تيارات دينية تحرم التعليم ويؤدي ذلك لانسحاب الفتيات من المدارس.

المعوقات الاقتصادية:

- مشكلة البطالة وتأثيرها على فرص التعليم.
- عدم تفعيل صندوق الفرص الاقتصادية.
- تداعيات الحروب الاقتصادية مثل تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار وعدم زيادة الرواتب.
- رفع الرسوم الدراسية بشكل مبالغ فيه في بعض المدارس.
- غياب دور مكاتب التربية في تحديد الرسوم الدراسية وكفاءة الكادر التعليمي في المدارس الخاصة وفقًا للقانون.

المعوقات الأمنية:

- الحصار المفروض على مدن مثل تعز وتأثيره على حرية الوصول إلى المدارس.
- استمرار القصف والقنص العشوائي.
- استهداف المنشآت الاجتماعية والمدنية، مما يؤثر على بيئة التعليم والأمان داخل المدارس.
- ضعف الثقة المجتمعية في الأمن المدرسي.

المحور الثالث : أثار ومخاطر عدم التحاق الفتيات بالتعليم وعى المستوى الشخصي والاسري والمجتمعي في مجموعات عمل تم مناقشة وعرض الخلاصات كالتالي:

- تزايد حالات الوفاة للأطفال والأمهات: عدم الالتحاق بالتعليم يؤدي إلى نقص المعرفة الصحية والوعي الصحي، مما يزيد من معدلات الوفاة للأطفال والأمهات.
- انتشار الجريمة: الفتيات الغير متعلمات أكثر عرضة للانجراف والانخراط في سلوكيات غير قانونية وجرائم مختلفة.
- زيادة معدلات البطالة: التعليم يمنح الفتيات المهارات والمعرفة اللازمة لدخول سوق العمل، فعدم الالتحاق بالتعليم يزيد من فرص البقاء بدون عمل.
- سهولة استقطاب اليافعين من قبل الجماعات المتطرفة: الفتيات الغير متعلمات يكونن عرضة للاستغلال من قبل جماعات متطرفة والانضمام إليها.
- عدم تعليم الأمهات يتسبب في اصابة الأبناء بالمرض: الأمهات غير المتعلمات قد لا يكونون على دراية بأهمية التطعيمات والرعاية الصحية الأساسية، مما يعرض الأبناء لخطر الإصابة بالأمراض.
- ضعف الوازع الديني والقيمي: التعليم يساهم في بناء الوازع الديني والقيمي للفتيات، وعدم الالتحاق بالتعليم يؤدي إلى ضعف هذه القيم وتربية الفتيات بدون توجيه وقدوة دينية.
- عدم تفاعل الأم الأمية تجاه تعليم الفتاة: عدم اهتمام الأم الأمية بتعليم الفتاة ينقل رسالة عدم أهمية التعليم للفتاة، مما يؤثر على تحفيزها ورغبتها في الحصول على التعليم.
- عدم تعليم الفتاة يحرم المجتمع من وجود قيادات تعليمية ناجحة: تعليم الفتيات يساهم في تطوير قيادات نسائية مؤثرة وناجحة في المجتمع.
- عدم تعليم الفتاة يجعلها تلتحق بأعمال غير مناسبة: في حالة فقدان العائلة أو زيادة الأعباء الاقتصادية، يمكن أن تلجأ الفتاة غير المتعلمة إلى أعمال غير مناسبة مثل التسول.
- الأم غير المتعلمة ليست قادرة على حماية أطفالها من مخاطر استخدام التقنيات الحديثة: الأمهات غير المتعلمات قد يفتقرن للمعرفة والمهارات اللازمة لحماية أطفالهن من المخاطر المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي.
- حرمان الفتاة من التعليم يفقدها ثقتها بنفسها: عدم الالتحاق بالتعليم يؤثر سلبًا على ثقة الفتاة بنفسها وقدراتها، ويقلل من فرصها في تحقيق طموحاتها وأهدافها.
- فرص اقتصادية محدودة: تعليم الفتيات يمنحهن المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة في سوق العمل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وعدم الالتحاق بالتعليم يقلل من فرصهن الاقتصادية المستقبلية.
- صعوبة في إدارة الشؤون الشخصية والعائلية: الفتيات غير المتعلمات يواجهن صعوبة في تنظيم حياتهن الشخصية والعائلية واتخاذ القرارات الصحيحة، مما يؤثر على قدرتهن على تربية الأطفال والتكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية.
- تعرضها للعنف الأسري: الفتيات الغير متعلمات قد يكونن عرضة للعنف الأسري والاستغلال، حيث يفتقرن إلى المعرفة والمهارات اللازمة للدفاع عن حقوقهن وحماية أنفسهن.

- تقليل فرص التنمية الشخصية والمهنية: التعليم يساهم في تنمية وتطوير القدرات الشخصية والمهنية للفتيات، وعدم الالتحاق بالتعليم يحرمهن من هذه الفرص ويقيد تطورهن الشخصي والمهني.

المحور الرابع: اليات دمج واشراك الفتيات بالتعليم

- تفعيل قانون التعليم المجاني لضمان حق الفتيات في التعليم، وتفعيل قانون الأمومة المأمونة وقوانين حقوق الطفل لضمان الحماية والرعاية اللازمة للفتيات.
- توفير المدارس القريبة من التجمعات السكانية وتوفير المرافق المدرسية الملائمة والبيئة المدرسية المتحضرة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم.
- توفير الكادر المؤهل وتأهيله وتهيئة بيئة مدرسية تحفزية للفتيات في جميع المدارس.
- المناصرة في قضايا الفتاة عن طريق وسائل الإعلام وتوعية المجتمع بأهمية تعليم الفتاة وحقوقها.
- تفعيل وتأهيل مراكز استقبال الكبار وتقديم برامج وورش عمل ودورات تدريبية في المؤسسات التعليمية لتأهيل الكادر التعليمي وتحسين جودة التعليم.
- صرف رواتب تحفيزية للمتطوعين والعاملين في مجال تعليم الفتيات وللعاملين بدل النازحين لتشجيع المشاركة وتعزيز الجهود في هذا المجال.
- توعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاة من خلال ورش العمل والمحاضرات في المناطق الريفية.
- الضغط على صناع القرار أثناء توزيع المساعدات الغذائية لتوعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاة وتأمين فرص تعليمية لهن.
- تفعيل دور وسائل الإعلام العامة من خلال إنتاج أفلام قصيرة وفلاشات لنشر الوعي حول أهمية تعليم الفتاة، وبث رسائل يومية في الإذاعة المدرسية.
- تعزيز دور الإدارة العامة لشؤون الفتيات في وزارة التربية والتعليم، وجهاز محو الأمية، واللجنة الوطنية للمرأة المعبر عن المجلس الأعلى للمرأة في تعزيز حقوق الفتيات وتحقيق المساواة في التعليم.
- تنمية المرأة من خلال إنشاء مجالس تنمية المرأة في المحافظات والمديريات، بما يشمل التلبية الشاملة للمرأة وتوفير فرص تعليمية لجميع الفتيات بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

المحور الخامس: التوصيات والمقترحات لحضرتكم بما يخص اهمية وضرورة تعليم الفتاة:

- تجريم ومنع زواج الفتيات قبل انهاء مرحلة التعليم الأساسي على الأقل ووضع خط ساخن للشكاوى.
- تفعيل استراتيجية التعليم الخاصة بالكبار لتعليم الفتيات اللاتي فاتهن فرصة التعليم.

- توجيه وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والصفحات والمواقع الإلكترونية للتركيز على أهمية تعليم الفتيات.
- دور المجتمع في المشاركة في تعليم الفتيات، وبخاصة الفتيات المهمشات.
- تنظيم وتنشيط دور المجالس المحلية والسلطات المحلية في رفض تعليم الفتاة بالموارد المحلية.
- دعم المبادرات الشبابية وصناديق المتخصصة المهتمة بقضايا التعليم.
- سن نصوص إلزامية عقابية لمنع تعليم الفتاة.
- ربط مخرجات التعليم بسوق العمل بالنسبة للنساء.
- تحقيق الأمن والأمان في المجتمع وتحرير المناطق التي في خطوط النار وخطوط التماس لتمكين الفتيات من الالتحاق بالمدارس.
- توفير التسهيلات للفتيات مثل الكتب المدرسية والزي المدرسي والوجبات المدرسية وإعفاء الأسر المعدمة من الرسوم الدراسية.
- تحفيز الطالبات المتفوقات من خلال منح دراسية.
- تفعيل القوانين واللوائح للمؤسسات الخاصة، وخاصة المدارس، وتفعيل وضع الرقابة والاشراف عليهم.
- استخدام قنوات التأثير التربوية مثل إدارة المدرسة والمعلم وإذاعة المدرسة ومجلس الآباء للتوعية بأهمية تعليم الفتاة.
- توفير مراكز وفعاليات لتوعية الأسر.
- وضع آليات قانونية لحماية الفتيات.
- تفعيل دور السلطة المحلية في دعم المبادرات الشبابية والاهتمام بالفتاة الريفية.
- الاهتمام بحماية الأطفال وتركيز على حماية الفتيات وتعليمهن.
- تطوير وتحسين البنية التحتية التعليمية.
- إصدار قانون يعاقب أولياء الأمور في حالة منع الأطفال من التعليم.
- اصدار تعميمات لمدراء المدارس بقبول الطالبات النازحات في أي مدعة قريبة منهن دون معوقات.

هذه بعض الأفكار والمقترحات المشتركة في النص المقدم. يمكنك استخدام هذه النقاط كأساس لإعداد خطة عمل لتعزيز تعليم الفتيات في المجتمع.